موقف محمد عمارة الكلامي من العلمانية الماسونية والتعصب الملي

رقيــة رجــب عبــد الباقي ســليمان (*)

عند تناول أي موضوع لا يمكن الحكم عليه إلا بعد التعرف إلى الأهداف التي يسعى إليها خاصة ما إذا كانت ترتبط بنظم الحياة ، ولهذا كان على مفكرنا محمد عمارة أن يتناول العلمانية ومدى ارتباطها بذلك المجتمع ومدى حاجة المجتمع إليها فإذا اتضح أنها لا تقدم جديدًا، أو منافع للمجتمع ينبغي وقتها ألا يتشبثون بها؛ حتى لا تسبب التباسا وفوضى ،وإذا تبين منفعتها فعليهم التوجه إليها وهذا ما حدث مع العلمانية .

- موقف الإسلام من السياسة

لقد ذهب محمد عمارة إلى أن وجود النظام السياسي في الإسلام لم يكن بدعة، ولكنه كان موجودًا عند أنبياء بني إسرائيل عبر التاريخ، وكما ورد عن النبي محمد ﷺ حيث قال: " كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي بعده، و إنه لا نبي بعدي ، إنه سيكون خلفاء " رواه مسلم في صحيحه ، رقم ١٨٤٢، رواه بخاري في صحيحه ، رقم ٣٤٥٥ ، فها هو النبي يتحدث عن سياسة الدولة التي انتهجها أنبياء من بني إسرائيل ، وبما أنه هو خاتم الأنبياء ، فإنه تحدث عما سيكون من بعده وسماهم خلفاء ، وهذا يعني أن هناك نظمًا إسلامية ومبادئ لا يتخلى عنها (١).

أما بالنسبة إلى تحديد موقع السياسة من الإسلام فهي كما اتفق عليها العلماء الأولون أنها ليست من أصول الدين ، بل من فروعه ،و السياسة هي موافقة الأمور الصالحة ، ومجانبة الفساد للعباد حتى لو لم يكن قال بها الوحي ، ولا الرسول ﷺ وقد ذهب المتكلمين إلى أن الإمامة ليست من أصول الدين وقد خالفهم في ذلك الرافضة والشيعة الإمامية (٢).

(*) هذا البحث مستل من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحثة، وهي بعنوان: [علم الكلام الجديد عند محمد عمارة]، وتحت إشراف: أ.د. أحمد محمود الجزار (رحمه الله) – كلية الآداب – جامعة المنيا & أ.د. عصمت حسين نصار – كلية الآداب - كلية الآداب- جامعة القاهرة- فرع الخرطوم & أ.د. ناصر محمد عبد اللطيف المهدي - كلية الآداب – جامعة سوهاج.

(١) محمد عمارة : سقوط الغلو العلماني ، دار الشروق ، القاهرة ، ط٢، ٢٠٠٢م، ص١٤٧.

(٢) محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم ، دار الشروق ، القاهرة ، ط٢، ٢٠٠٣م، ص ٤٥٥. وانظر محمد بن أبي بكر بن أيوب بن القيم الجوزيه : الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، تحقيق نايف أحمد الحمد ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٨ه، ص٢٩.وانظر أبي حامد الغزالي : الاقتصاد في الاعتقاد ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، دار المنهاج ، بيروت ، ٢٠١٦م. ، ص٢٩١.

كما أكد محمد عمارة أن الإسلام يتبنى مرجعية تشريعية خاصة به ؛ لأنه يراعي الفطرة لأفراد تلك الجماعة مهما اختلفوا ، وكذلك لا تجعل هدفهم هو المصلحة العامة في الدنيا فقط ، إنما جعلت الفلاح الدنيوي مقدمة للصلاح الأخروي ، وهذا ما درج عليه المسلمون ، وفهموا خلافة الأرض بهذا الترابط الواضح ، وكان عليهم أن يمتثلوا له ([1]) .

كما أن هذه المرجعية الإسلامية تضفي الإيمان للمطيعين لحكم الله ولرسوله لأن الله خص المؤمنين بهذا النداء عندما قال﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ النساء : ٥٩، وطاعتهم لولي الأمر في حدود طاعة الله ورسوله، وتصير بذلك معيارًا لصدق إيمانهم في العمل به ؛ لأن هذا يدخل في عموم الدين الذي لا يتجزأ ([2]).

إن ذلك لم يكن اختيارًا منهم، بل كان أمرًا جليًا في القرآن الكريم الذي تعجب ممن يفصلون بين خلق الله والعناية الإلهية لمخلوقاته لقول الله عز وجل﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِى بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ قُلۡ حَسۡبِىَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ (٣٨) ﴾ الزمر : ٣٨، فالله بيده كل شيء ، وكذلك﴿ قُلۡ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحۡيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ (١٦٢) ﴾ الأنعام : ١٦٢،﴿ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾ ﴾ الأعراف : ٥٤، وبهذا فالله الخالق هو المدبر لهذا الكون ، والإنسان خليفة الله في أرضه ([3]).

كما رأى محمد عمارة اختلاف الحاجة إلى الدولة ذات المرجعية الإسلامية ؛لإقامة شعائر الدين وتنظيمه من زكاة وحج ومؤازرة للمؤمنين ، عن العقد السياسي الوضعي الذي يقتصر فيه على شرط التراضي في أنه يزيد عنه بوجود المرجعية الدينية، وذلك اتباعًا لقول الله عز وجل﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرًا (٥٨) يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ

([1]) محمد عمارة :الإسلام والسياسة (الرد على شبهات العلمانيين) ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ، ٢٠٠٨م ، ص ١١٧.

([2]) محمد عمارة : الإسلام والسياسية نشر ضمن (فكر المسلم المعاصر ما الذي يشغله ؟) ، مركز الأهرام للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢م ، ص٥٦.

([3]) محمد عمارة : في النظام السياسي الإسلامي ، مكتبة الإمام بخاري ، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ص ٧٨ .

وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩) أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا (٦٠) ﴾ النساء : ٥٨-٦٠ وبهذا فمن يترك ما نزل به حكم الله من تشريع، وما أقره الرسول صلى الله عليه وسلم يكون كمن عبد الطاغوت ([1]).

هكذا استنبط محمد عمارة أبعاد العلاقة بين الحاكم والمحكوم التي جاءت في القرآن الكريم لتبدأ بدور الحاكم في أداء الأمانة والحق إلى أصحابه والحكم بين الناس، في حين يتوجب على المحكومين الطاعة للحكام المشترط فيهم طاعة الله ورسوله ويكون منهم ، ومن يفعل ذلك فهو دليل يقدمه على إيمانه الكامل بالله والرسول اللذين يرجع إليهما المؤمن ويتخذهما مصدرًا للتشريعات ، وبحسب ما اتفق عليه المؤمنون منهم الذين ينبغي أن تجمعهم دولة إسلامية تحكمهم ويطيعونها([2]).

كما رأى محمد عمارة أن الفكر السلفي استقر على أنه في حالة حدوث الطغيان والظلم من الحاكم فإنه من الأفضل البر على تلك الحالة مع تنبيه الحكام إلى ضرر الظلم في الدنيا والآخرة ، أما محاولة تغيير هذا الحاكم بالثورة عليه من الرعية فإنه لا يستحب على الإطلاق معللين ذلك بأنه تعطيل لمصالح العباد وما فيه من زهق للأرواح ، والأنفس البريئة .و فضلًا عن التعامل العنيف من الحكام إزاء مثل هذه الثورات ، وقدرتهم على التنكيل بمن يهددهم وفتنتهم التي هي أشد من غياب العدالة ([3]).

تستنبط الباحثة من ترغيبهم للحكام في العدالة أنهم يفضلون أسلوب النصح والإرشاد في إصلاح الأحوال ، وهذا ترتب عليه انسجامًا مع نظرتهم للحكام ورفضهم الثورة عليهم .

ولكن هل ذلك يعني الخضوع والاستسلام للظلم ؟ والخضوع لاستبداد الحاكم ، أو النفاق؟

([1]) محمد عمارة : معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٤م ، ص ٣٦.

([2]) محمد عمارة : معالم المنهج الإسلامي، دار الشروق، القاهرة ، ط٢، ٢٠٠٩م ، ص١٣٣.

([3]) محمد عمارة : السلف والسلفية ، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، ٢٠٠٨م، ص٣٧ومابعدها.

في الواقع أشاد محمد عمارة بشجاعة أعلام السلفيين في مواجهة الحكام ؛ إذ لم ينافقوهم ؛ فتجد ابن تيمية يعلن كلمة الحق ليكون جزائه من هؤلاء الحكام السجن حتى الموت ، وفي الوقت نفسه دعا الرعية إلى وجوب الطاعة لأولي الأمر ولو كانوا ظالمين ، وهذا مشهور في مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم ؛ لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الحاصل بظلمهم دون قتال ولا فتنة فيدفع أعظم الفسادين بالتزام الأدنى وبهذا فقد ألزم السلفيون الناس بالطاعة حتى لو تعرضوا للظلم (١).

بالإضافة إلى هذا ساغ ابن القيم سبب تفضيل الطاعة وعدم الثورة إلى أن ذلك يرجع إلى أنه يجب مراعاة واقع الناس ، وأنه لا يصح أن يكون بين الحكام والمحكومين خصام ،صحيح أنه يتوجب العدل، لكن إذا لم يتمكن من ذلك وسعى إليه بالثورة والفوضى فستضيع حقوق أكثر ؛ لسيطرة الباطل على زمام الأمور ، ولهذا على الناس تكلف الصبر والإنكار بقلوبهم ؛ إلى أن يقضي الله أمرًا كان مفعولًا (٢).

أما عن موقف المعتزلة من الثورة على الإمام الجائر كما ذكرها محمد عمارة أنهم اشترطوا وجود الإمام البديل الذي يتولى الحكم بعد القيام بالثورة؛ حتى لا تضيع الجهود هباءً منثورًا ، وكذلك يوجهون الناس إلى هذا الإمام البديل وتلك الثورة ، ولا يتركونهم يتخبطون في اختياراتهم ، وفي هذا ضمان أكبر وأقوى لتحقيق الهدف (٣).

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ إذ قد ورد من بعض المعتزلين لاحقًا كالماوردي أن الحاكم مادام يعمل بقواعد الشرع العامة ؛ فلا حاجة للثورة عليه التي تتسبب في فساد حال الناس وإشاعة الاضطرابات ، والفتن ، وعلى الرعية الطاعة دون إعلان العصيان والتمرد، وبالطبع اختلف محمد عمارة في هذا القول ورأى أنه نتيجة ظروف تغلل الاستبداد فيها ، حتى أنه لم يتمكن الفلاسفة من الإعلان صراحة عن رأيهم (٤).

من وجهة نظر الباحثة أن سبب قول أعلام السلفية برفض الثورة هو ما قال به ابن القيم من أنه يجب على المجتهد مراعاة الواقع وليس خوفًا ولا جبنًا ولا نفاقًا ،

(١) محمد عمارة : تيارات الفكر الإسلامي، دار الشروق ، القاهرة ، ط٤ ، ٢٠١١م ، ص ١٥٨.
(٢) نفسه ، ص١٥٩.
(٣) محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم ، ص٢٢٤.
(٤) محمد عمارة : المعتزلة والثورة ، دار الهلال ،القاهرة ، ١٩٨٤م، ص٣٢، ٣٣.

وهي لا تستحب في حالة عدم الاستعداد لها وعدم التحكم في مجرى الثورة ، ثم إن هذا الموقف لو نُظِرَ إليه بتأمل لتبين تشابهه مع المعتزلة، والفارق بين فكر المعتزلة وبين فكر السلفية اختلاف منظورهما بينما الأولى تحدثت عما ينبغي أن يكون ، والثانية تحدثت فيما هو كائن وعلى هذا ترتب مذهبهما ، وكان نقطة انطلاقهما والغاية واحدة وهي دفع الضرر وتحقيق المصالح.

فرفضهم مشروط وليس مطلقًا ، ولهذا فالثورة في حد ذاتها ليست معضلة ؛ إنما المعضلة تتمثل في نتائج ما بعد الثورة ، ثم ماذا بوسع شعب أعزل أن يفعل؟ ، وهل يستطيع أن يحمي ثورته ولديه من القوة الكافية والاستعدادات اللازمة لمواجهة ما اصطلح عليه حديثا بالثورة المضادة ، وهل لديه خطة مدروسة؟ ، وإلا ضاعت الثورة هباء وسرقت من أصحابها؛ فيجدون أنفسهم في متاهة، ويشعر الثائرون أنهم في وضع أسوأ من ذي قبل ؛ لهذا لابد من وجود وعي كامل لتلك الفئة الثائرة بأهدافها واستراتيجياتها ؛ حتى يجنوا الثمرة المرجوة من ثورتهم.

أما فيما يتعلق بأنواع مرجعيات السياسة فلقد فطن المفكرون المسلمون إلى اختلافها فكما وصفها ابن خلدون: " أن هناك نوع من القوانين يقننها العقلاء وهي تسمى بالسياسة العقلية ، أما الخلافة فهي التشريعات التي شرعها الله لعباده يسوسون بها دنياهم ؛ وتؤدي إلى سعادتهم في الآخرة ، كما مدح ابن خلدون الحُكم الذي أتى عن طريق اجتماع الناس واتباعهم لتعاليم الدين ، في حين هناك الحكم الطبيعي الذي تم بالقهر فإنه ظلم للناس ، واعتداء على حقهم في اختيار حاكمهم ، وكذلك حق الله لأنه لم ينتهج شريعته ، وأبعد الناس عن فلاحهم الأخروي وهم كما شبههم الله سبحانه وتعالى﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ (٤٠) ﴾ النور : ٤٠ ([1]).

غير أن البعض رأى أن هذا الارتباط بين الدين والدنيا يعني وأن الحكم يكون دينيًا أي كهنوتيا ، لكن في الواقع أن هذا الارتباط إنما يعني أن هناك أحكامًا دينية وخلقية قد شرعت لتنظيم حياة الناس في دنياهم ، وكان لها مقاصد شرعية تقربهم إلى رضا الله ، وأن يكون حاكمهم قد جاء عن طريق البيعة والشورى ، ويتابع تنفيذ الأحكام الدينية وتحقيق مصالح الناس ، وبهذا لا يكون الحاكم هو المشرع لنفسه

([1]) محمد عمارة : الإسلام في مواجهة التحديات، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ، ص ١١٢.

وللناس ، وينظر إليه نظرة مقدسة تعصمه من الخطأ كما حدث عند أكاسرة الفرس وقياصرة الروم ، وباباوات أوروبا في العصور الوسطى ([1]).

على الجانب الآخر الذي يرفض أي تدخل للدين في السياسة والذي وصفه محمد عمارة بأنه أشبه " بقارونية المال " التي تحيل كل شيء إلى قدرتها الخاصة لا إلى مشيئة الله ، وكذلك " فرعونية القوة " التي تغتر بقوتها وبطشها ولو على حساب المستضعفين ، وصرح محمد عمارة بأن ذلك الموقف قد يستطيع البقاء فترة ما لكنه لن يبقى ، ولن تكون نهايته سعيدة؛ إذ يقتصر على الجانب المادي الترفيهي ؛ وبهذا فهو يقوم على ساق واحدة ، ويخل التوازن بين جسد الإنسان وبين روحه ([2]).

ولهذا يرى محمد عمارة أن من أسباب رفض العلمانية عدم اهتمامها بالقيم ، والزعم بأنها تقف حجر عثرة أمام التقدم ، وهذا بخلاف الإسلام الذي أصبحت كل شعيرة من شعائره مرتبطة بقيمة أخلاقية كثمرة لها ، وكأن العلمانية قد تناست أنها اهتمت بتراث وقيم قديمة كالتراث اليوناني وافتخرت به وأكملت طريقه ([3]).

مع ضرورة توضيح أن التقليد والاعتماد على مذهب واحد ليس من سمات تراثنا فلقد تعددت المذاهب ولم يجبر أحدًا من أصحابها المسلمين على اتباعه ، وهذا يعني أنه لا يوجد حكم إلهي وكهنوت وقد اتفق جميع علماء المسلمين على ذلك ، مع التمسك بما قررته الشريعة من أحكام وقواعد من داخل الدين تنظم شئون الناس، ولكن عندما يتم استبدال هذه الأحكام بقواعد من الخارج فإن هذا فيه تراجع وتأخر وتشتت للمسلمين بعكس الحضارة الغربية التي تفلتت من الدين وحققت نهضتها([4]).

- شبهات علمانية

أما عن ما طرحه العلمانيون من أسباب تفضيل السياسة العلمانية ، ورفض تطبيق الشريعة الإسلامية، كما تناولها محمد عمارة فهي:

أولها- شبهة الخوف من تشويه الإسلام بتطبيق الشريعة

ذلك أن التطبيق البشري للإسلام وارد فيه حدوث أخطاء ، وعندما يخطئون من يطبقونه فهم بمن ينزل بالإسلام إلى الأرض، والاتجاه العلماني ينأى به عن تلك

([1]) محمد عمارة : الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية بين العلمانية والسلطة الدينية، دار الشروق ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٥م ، ص٦٤، ٦٥.

([2]) محمد عمارة : العطاء الحضاري الإسلامي ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٥م، ص ٧٧.

([3]) محمد عمارة : الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية ، ص ١٧١ .

([4]) محمد عمارة: نهضتنا الحديثة بين العلمانية والإسلام ، ص٣٤، ٣٧.

المخاطرة وينزهه من ذلك حفاظا على قدسية الإسلام وهذا بخلاف القوانين الوضعية التي لا غضاضة في أخطائها ، ويرد محمد عمارة على هذا الادعاء بأن التطبيقات للنظريات الفكرية لم يتم العدول عنها؛ لئلا تتعارض مع النسق الفكري لأساس النظرية ولم يتم تحنيطها أو تجميدها ، بل حرص الماركسيون على تطبيق الماركسية، ولم يتخل الليبراليون عن تطبيق الليبرالية ([1]) .

لو قيل أن الأمور الدينية مكانتها عالية لنظرنا إلى مصدر هذه الأحكام وأن الله عز وجل أمر عباده بها ، ولم يقل أنهم لن يستطيعوا أن يحققوها لقول الله عز وجل ﴿ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ ﴾ الشورى : ١٣، ولو كان هذا شرًا لكان الله أولى أن يحذرهم الله منه ونزه نفسه أن يحكم البشر بشريعته، وتساءل محمد عمارة هل نتدين بالدين الوضعي ونخضع له؟ أم هل نترك الصلاة حتى لا يشوها المصلون بالنسيان والخطأ ؟،وهل ندع الحج كي نتجنب تدنيسه بالمعصية والآثام ؟ لأننا لا نضمن أفعالنا ! ولما التعجب من وجود شريعة تلائم واقع البشر([2])؟

لاحظ محمد عمارة تشابه العلمانيون مع من ذكرهم القرآن بأنهم تعجبوا من وجود الرسل بينهم ؛ لكونهم بشرًا مثلهم يخطئون ويصيبون ، وفضلوا أن يرسل الله ملائكة إليهم﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا (٩٤) قُل لَّوْ كَانَ فِى ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا (٩٥) ﴾ الإسراء : ٩٤-٩٥، وكذلك تعجبوا من كون الرسول ﷺ بشرًا مثلهم يعيش مثلما يعيشون﴿ وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ﴾ الفرقان :٧، ومن يريد أن يتشبه بتفكير أهل الجاهلية ويدخل في زمرتهم سيفكر مثل تفكيرهم([3]).

كما تساءل محمد عمارة قائلا:" هل اقترح عاقل بعد حدوث الحروب أن ترفض النظم الوضعية والابتعاد عن تطبيقها لأنها علمانية؟ وهذا رغم الحروب الضارية الحديثة التي لم يحدث مثلها في تاريخ الإنسانية القديم من تدمير وتخريب ، فضلًا عما أثمرته من التمييز العنصري مثل الفاشي والنازي ، وما صحب كل ذلك من انحطاط أخلاقي" ، ولفت محمد عمارة النظر إلى أن الإسلام كوضع إلهي هو نموذج مثالي، وتطبيقه هو الواقع الذي يستهدف النموذج وبينهما سوف تظل مسافة ما

([1]) محمد عمارة : معالم المنهج الإسلامي ، ص١٣٥ .
([2]) محمد عمارة : الإسلام والسياسة (الرد على شبهات العلمانيين) ، ص١١٩.
([3]) نفسه ، ص ١٢٠.

تتفاوت بين الحين والآخر، ويكون هذا النموذج هو المحفز لتقريب الواقع منه، ولولا وجود المحفز لبقيت حياة الإنسان خاوية بلا معنى ولا هدف، يقترب منه اليأس واللامبالاة أكثر من التفاؤل والسعي الدؤوب، وهذا من حكمة الله في التكليف بتطبيق الشريعة ([1]).

قد يرفض البعض التركيز على مساوئ العلمانية ويتجه إلى مزاياها من تكنولوجيا وآلات توفر الجهد والوقت ؟ والتعليم ووسائل أخرى من اكتشاف العلاج لكثير من الأمراض وتخفيف الآلام ، و ترى الباحثة بأن عدد الضحايا والآلام والأحزان التي خلفتها الحروب والصراعات الحديثة أكثر بكثير ، بل وأضعاف عما كان في السابق ، فضلًا عن افتقاد راحة البال والهدوء الذي كانت تنعم به البشرية ، وهذا لا يعني في ذات الوقت أن يصادر كل ما توصل إليه الإنسان من تقدم علمي ، لكن يجب أن يوجه كل ما يفعله تحت معيار ديني يضبط الأشياء ؛ حتى لا يصير ضررها أكثر من نفعها .

ثانيها- شبهة الخشية من عودة الكهنوت و الاستبداد الديني

وتعني الخوف من وجود استبداد ديني ثيوقراطي مثلما حدث الاستبداد الكنسي في أوروبا؟

لذلك نبه محمد عمارة بأن الحكم باسم الحق الإلهي حدث في الغرب، بينما تلك الكهانة لم تعرف طوال التاريخ الإسلامي التي ترى أنها مقدسة لا تحاسب على قراراتها ، وهي كما قررتم غريبة عنا ، وليست من طبيعة الإسلام الذي أنكر الكهانة ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ التوبة : ٣١، وإن التاريخ الإسلامي حافل بالفقهاء الذين كانوا أقرب للمعارضة من كونهم مؤيدين ، ولم يكونوا يوما حكومة فقهاء متهافتين على السلطة ، كما أن الدعوة إلى تطبيق الشريعة ليست بدعة ، بل اتباعًا لما عهدته الأمة طوال ثلاثة عشر قرنًا ([2]).

كما شُرعت الشورى في الإسلام ؛ لتكون فرضًا على المسلمين حكامًا ومحكومين ، وتتضح في قول الله عز وجل ﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ (١٥٩) ﴾ آل عمران : ١٥٩، وحتى على المستوى الفردي تجد قول الله عز وجل﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ

([1]) محمد عمارة : الإسلام والسياسة (الرد على شبهات العلمانيين) ، ص ١٢١.

([2]) محمد عمارة :في النظام السياسي الإسلامي ، ص ٥١.

ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ (٣٨)﴾ الشورى: ٣٨، وكذلك على المستوى الجماعي كالأسرة التي لا تستغني عن الشورى ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ وَعَلَى ٱلۡوَارِثِ مِثۡلُ ذَٰلِكَۗ فَإِنۡ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٖ مِّنۡهُمَا وَتَشَاوُرٖ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا ﴾ البقرة : ٢٣٣، وهذا الفرض إن لم يعمل به صار إثمًا على المسلمين([1]).

لقد كان هناك فطنة عند الصحابة في فهم حقيقة السلطة فقد كانوا يسألون النبي عما إذا كان يتحدث عن الوحي أو من رأيه فيقولون يا رسول الله أهو الوحي أم الرأي والمشورة ؟ فإن أخبرهم بأنه وحي امتثلوا له دون اعتراض ، وإن أخبرهم أنه رأيه تحاوروا معه وقدموا مشورتهم ، وأخذ بها رسول الله ﷺ سواء أكان ذلك في السلم أم الحرب ، وهي في ذات الوقت لا تخرج عن حيز الدين وكلياته ([2]).

استنتج محمد عمارة مما سبق إجمالًا أن الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بأمور السياسة والحكم تتيح أكبر قدر من الحرية والتشاور، وتبعدها عن الاستبداد بالدين والنبي محمد ﷺ نموذجًا واقعيًا لهذا ، إذ كما وصفه أبو هريرة (٢١ق.ه-٥٩ه/٦٠٢-٦٧٩م) رضي الله عنه : " ما رأيت أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله " ويعلق أبو هريرة على ذلك رغم أنه كان من الممكن أن يستغني عنهم ؛ خاصة وأنه يتلقى الوحي ، وصار ذلك من أخلاقيات الإسلام التي يقتدي بها المسلمون حكامًا ومحكومين ([3]).

إن هناك أدلة تاريخية قوية تؤكد عدم وجود الحق الإلهي أو الكهانة ولو كان من الصحابة ؛ فلقد استشهد عثمان بن عفان والقرآن بين يديه بسبب الثوار ، ولم يحدث أن اتهم أحدٌ من المسلمين هؤلاء الثوار بالكفر حتى الآن، و لو كانت الكهانة موجودة لسمعنا مثل ذلك ، وكذلك الخوارج الذين ثاروا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يوجه إليهم الكفر أحد ، وقال على بن أبي طالب رضي الله عنه في ذلك: " والله لقد التقينا وكتابنا واحد ودیننا واحد ونبينا واحد وإلهنا واحد وقبلتنا واحدة ، وإنما الخلاف بينهم في دم عثمان رضي الله عنه وإني لأرجو لقتلانا

([1]) محمد عمارة : مقال: الشورى تواجه الاستبداد ،أرشيف مقالات محمد عمارة ، موقع عربي ٢١ https://arabi21.com/AUTHORS/387/0/0، 17/10/2019م، ص٥.

([2]) محمد عمارة : الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية ، ص ١٧٨.

([3]) محمد عمارة وآخرون : مصر بين الدولة المدنية والدينية مناظرة رقم (٢) ، مكتبة وهبة ، ٢٠١١م ، ص ٨٤.

وقتلاهم في الجنة " ، وكانوا يصلون خلفهم ، وكل هذا يدل على عدم وجود ما يعرف برجل الدين ([1]).

كما روي أن الإمام مالك بن أنس رَفَضَ فَرْض مذهبه في الفقه على المسلمين؛ فقد رآه أنه اجتهاده لا يمنع وجود مجتهدين آخرين ، لا يمكن أن يتغافل عنهم ، خاصة بعد انتشار الصحابة في الأمصار والبلدان ، وكذلك افتى بأن البيعة لا بد من اختيار لها ، وإلا صارت استبدادًا ، ولا يعمل بها لأنها تمت على الإكراه ، والمكره على شيء لا يفيد إكراهه شيئًا ([2]).

حبذ محمد عمارة الاستشهاد بقول منقول عن ابن عطية (٤٨١-٥٤٢هـ/ ١٠٨٨-١١٤٨م) بخصوص مكانة الشورى في الحكم والسياسة " إن الشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام ، ومن لا يستشير أهل العلم و الدين فعزله واجب وهذا مما لا خلاف فيه " ؛ فهم لا يستشيروا فقط ، بل ينفذوا ما انتهت تلك المشورة ويعزموا عليه ، وكذلك مما يلاحظ أن الشورى لا تحتكرها فئة معينة ، بل يتقاسمها أهل الخبرة من العلم والدين ، وهما أشرف فئتان يحق استشارتهما، وبهذا لا يسمح للمستبدين أن يجدوا مخرجًا ([3]).

لقد اتفق محمد عمارة مع محمد عبده في القول بعدم وجود السلطة الدينية في الإسلام كسلطة الكنيسة التي تحكم بالحق الإلهي ومفوضة باسمه، وسعى الإسلام إلى تقويض كل سلطة تتحكم في رقاب البشر تحت حكم واحتكار فئة معينة معقدة تتوارث طقوس ومراسم الدين ، ولكنه قننها ونظمها عن طريق أحقيتها لكل مسلم بسيط يمكنه أن يدعو إلى الدين ويأمر بالمعروف وينشر الخير ، وبالتالي لا يوجد حكم ثيوقراطي في الإسلام ([4]).

بالإضافة إلى ذلك فلقد تميزت الشورى الإسلامية أنها لا تقف عند مجرد اختيار الحاكم بواسطة أهل الحل والعقد وقيامه بتطبيق التشريع الديني ، وتكون الأمة مطلعة على سير حكمه بالحق والعدل ولا يخالف مبادئ الدين ، بل قد جعلت الأمور القضائية لا يتدخل فيها الحاكم ؛ ليتسنى للقاضي الحكم بالعدل والحق فوق

([1]) محمد عمارة : مصر بين الدولة الدينية و المدنية مناظرة رقم (٢)، ص٢٤.

([2]) محمد عمارة : الغزو الفكري وهم أم حقيقة ؟ مطابع روز اليوسف ، القاهرة، ١٩٨٨م ، ص٩٢. ولقد نقلها من محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق عبدالله عبدالمحسن التركي ، ج٥، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦م، ص٣٨٠.

([3]) محمد عمارة : في النظام السياسي الإسلامي ، ص ٦١.

([4]) محمد عمارة : الإسلام في مواجهة التحديات ، ص١١٩.

الجميع ، وهي بذلك فاقت الديموقراطية التي تعتمد على حكم الأغلبية ، وتجعلها الحاكم الأول والأخير ([1]).

معنى هذا أنه لا يوجد تفصيلات سياسية يكون فيها المعيار هو الإيمان والكفر وتكون القرارات مرتبطة مباشرة بالجنة والنار فمثلًا من يقبل الاستفتاء فسيدخل جهنم ومن يرفضه سيدخل النار ، وهذا يزيد الأمور تعقيدًا وتوترًا وينشر الفتنة ، بل يؤدي أحيانًا إلى مزلق التكفير ، ويتلاعب البعض بهذه النقطة خاصة بين الفئات الغير مثقفة، إنما المعيار في الأمور السياسية ينبغي أن يكون الصواب والخطأ ، ولا يمكن اختزال الدين في السياسية وهو ما يعرف بتسييس الدين ، وتديين السياسة يجعلها قائمة على الكفر والإيمان لا الصواب والخطأ وهذا ما انتهى إليه جمهور المسلمين .

يمكن القول أن هناك تمييز وليس خلط؛ تكون سلطة الدين هي سلطة مدنية بعيدة عن الكهنوت ،وميزت بين ما هو عقدي ثابت وبين ما هو كوني متغير، يتوافقان ولا يتعارضان ، ولا يمكن أن يصير أحدهما مكان الآخر ، وبهذا كانت الدولة الإسلامية في جوهرها مدنية ([2]).

بهذا تكون العلاقة بين الإسلام والسياسة هي علاقة وسطية اتباعًا للمنهج الوسطي واتساقا مستمرًا معها في كل ميادين الحياة، ما بين الفصل العلماني العقيم ، وبين المطابقة بين ما هو إلهي خالص وما هو بشري محض، فإذا كان لا يمكن الاقتراب فيما هو أصلي ثابت ، بينما أوجب الاجتهاد والتدبر فيما هو فرعي متغير ، ولهذا أكد محمد عمارة على وجود فرق بين الفقه البشري المتغير وبين الثوابت العقدية ، وبهذا فلا حاجة إلى النظام العلماني الذي جاء من أجل نقض الطبقية والكهنوت التي يحاربها الإسلام في كل مكان وزمان([3]).

ويستشهد محمد عمارة بقول المستشرق شاخت (١٩٠٢-١٩٦٩م) في طبيعة السلطة السياسية منها سلطة الكنيسة التي جعلت الكنيسة فوق الجميع ولها الدرجة الأولى في الحكم ، أما بخصوص الإسلام ، فلقد خلا من هذا التقييد الذي أضر البشر، وسبب رئيس لتأخر قطاع كبير من البشر، كما أن العلاقة بين الدين والدولة

([1]) محمد عمارة : الإسلام والسياسة نشر ضمن (فكر المسلم المعاصر ما الذي يشغله ؟) ، ص٥٣.

([2]) محمد عمارة : الغزو الفكري وهم أم حقيقة ؟ ، ص ١٠٣.

([3]) محمد عمارة : الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية ، ص١٩٣.

وطيدة الصلة يعرفها كل مسلم ، ولم يصرح أحد بغير هذا القول وطبقوه في واقعهم([1]).

ثالثها- شبهة إهدار حقوق الأغيار

وتعني تلك الشبهة أن الحكم بمرجعية إسلامية مع وجود فئات غير مسلمة كالمسيحيون ، يعني تغلب الحكم للأغلبية وتهميش للأقلية . ورد محمد عمارة تلك الشبهة يبدأ بنظرة الإسلام إلى الآخر ومدى إيمانه بالشرائع السابقة للإسلام كما قال الله سبحانه وتعالى﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ (١٣٦) ﴾ البقرة : ١٣٦، وهذا لم يكن فقط كاعتقاد، بل كان على أرض الواقع كوثيقة المدينة التي عقدها الرسول ﷺ مع يهود المدينة وكل الموجودين بها ([2]) .

فكما جاء في السيرة النبوية عن وثيقة المدينة " المؤمنون والمسلمون من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم أمة واحدة من دون الناس وأن يهود أمة مع المؤمنين ، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ، وأن يهود ينفقون مع المؤمنين مع المؤمنين ما داموا محاربين وأن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم ، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ، وأن بينهم النصح والنصيحة ، والبر دون الإثم ، وأنه ما كان بين أهل الصحيفة من حدث ، أو اشتجار يخاف فساده ، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله " ([3]). وبهذا تأسس ذلك العقد موثقا حقوق المواطنة Citizenship ودليل قوي على رئاسة الرسول وتوليه أمور السياسية ، وهذا بصفته حاكمًا يتعاقد مع المحكومين باعتبارهم كلهم سواسية ولهم حقوق وعليهم واجبات .

مما يتضح من تلك الوثيقة أولها - أن هناك مواطنين مختلفي العقائد من حق كل منهم الاحتفاظ بعقيدته .

ثانيها - من واجبات أولئك المواطنين التعاون على الخير والدفاع عن الوطن .

([1]) محمد عمارة : الإسلام في عيون غربية بين افتراء الجهلاء وإنصاف العلماء ، دارالشروق ، القاهرة ،٢٠٠٨م ، ص ١٨٠.

([2]) محمد عمارة :الإسلام والسياسة (الرد على شبهات العلمانيين) ، ص ١٣٢.

([3]) محمد عمارة ثورة ٢٥ يناير وكسر حاجز الخوف ، . ولقد ذكر محمد بن جرير الطبري صحيفة المدينة في : تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، ج٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة، ط٢ ، ١٩٦٢م، ص ٦٤٤ وما بعدها.

ثالثها - أن المرجعية في حالة اختلاف الأفراد في أمر ما هي حكم الله ورسوله وهذا تطبيق للآية الكريمة ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩) ﴾ النساء : ٥٩ ([١]).

لقد تأكد ذلك بالأدلة كما ورد في مجموعة الوثائق النبوية من تعيين النبي لعشرات الولاة (*) ، ومن المكاتبات إلى أهل عمان والبحرين : " وإن لهم ما أسلموا عليه غير أن مال بيت النار ثنيا لله ولرسوله ، وإن عشور التمر صدقة ، ونصف عشور الحب ، وإن للمسلمين نصرهم ونصحهم ، وإن لهم على المسلمين مثل ذلك ،وإن لهم أرحاءهم يطحنون بها ما شاءوا " وهي تربط قيام الدولة بأداء الواجبات الدينية وأخرى " إلى جيفر وعبد ابني الجلندي(٦ه) " إنكما إن أقررتما بالإسلام وليتكما ، وإن أبيتما أن تقرا بالإسلام فإن ملككما زائل، وخيلي تحل بساحتكما ، وتظهر نبوتي على ملككما" وتعني بوضوح ربط الملك بالدين كأساس للدولة ([٢]).

بهذا فإنه لا يمكن القول بأن النبي محمد ﷺ لم يمارس أي صورة من صور الممارسات السياسية مثل: تعين قاضي ، أو والي، وأما بخصوص إبلاغ الرسول فلقد رأى محمد عمارة أن البلاغ يكون خاصًا بالعقيدة التي تخلو من إجبار أحد على اعتناقها كقول الله عز وجل﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا (٦) ﴾ الكهف : ٦، لكن الأمر مختلف في الشريعة ؛ فالرسول مطالب بتنفيذ شريعة الله بين المسلمين في كل أحوالهم وكذلك تعاملهم مع غير المسلمين وكانت أمرًا مباشرًا من الله عز وجل : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ

([١]) محمد عمارة : الإسلام والسياسة نشر ضمن (فكر المسلم المعاصر ما الذي يشغله ؟) ، ص٥٥.

([٢]) محمد عمارة :الإسلام بين التنوير والتزوير ، ص ٤٩. ٩٦.

(*) لقد بدأت المراسلات من ٦ه -١١ في عهد الرسول ﷺ واستمر من بعده الخلفاء والملوك على هذا المنوال على سبيل المثال لا الحصر : مشمرج بن خالد السعدي ، شبيب بن قرة ، صحار بن عباس وكلهم من وفد عبدالقيس ، مُجاعة بن مُرارة بن سُلمى ، وثمامة بن أثال رئيس اليمامة ، هوذة بن علي ، الأسبذين (كانوا مجوسا ومن عمان)، وأسبيخت من البحرين ، العلاء بن الحضرمي ، المنذر بن ساوي ، وأهل هجر (الأحساء حاليا)، نفاثة بن فروة الدئلي من العراق ، وغيرهم وهذا بالطبع إلى ملوك هذا الزمن من هرقل ملك الروم ، وهزمزان كسرى الفرس ، والمقوقس عظيم القبط وتوجد حتى الآن في متاحف عالمية وبلاد مختلفة النسخ الأصلية مختومة بختم محمد رسول الله ، انظر محمد حميد الله : مجموعة الوثاق السياسية والخلافة الراشدة ، دار النفائس ،بيروت ، ط٦، ١٩٨٧م، ص ١٤٠ – ١٦٢.

بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾ النساء : ص١٠٥، ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ الشورى : ١٥([١]).

لهذا أكد محمد عمارة أن شبهة إهدار حق الأغيار افتراء علماني لا أساس له في تاريخ البلاد الإسلامية التي كان فيها من يدينون بغير الإسلام ؛ فلقد عرف في الفقه الإسلامي الفقيه الليث بن سعد (٩٤-١٧٥ه/٧١٣-٧٩١م) الذي أفتى بأن بقاء الكنائس وإنشائها من العمران في البلاد الإسلامية ؛ وهو قد عاش في تلك البلاد ، وعرف مللًا ونحلًا مختلفة في واقعه، فهل يترك المسلمون هذا الفقه ليحكمهم تشريعات لا تناسب البلاد ، ولا يعرفون عنها شيئًا ([٢])؟

كما اتجه محمد عمارة إلى الاستشهاد بالتاريخ لتأصيل تلك الشبهة التي اختلقها الاستعمار وهي وليدة العصر ولم تحدث في تاريخ البلاد الإسلامية ؛ خاصة أن القوى الخارجية تتلاعب أحيانًا بتلك الأقليات وتجعلها سببًا للتدخل في الشئون الخاصة ، كما أن العلمانيين مصرين على معارضة الشريعة حتى في البلاد التي ليست بها أقليات إسلامية مثل : ليبيا ، الجزائر ، المغرب ، باكستان وغيرها الكثير، وإذا كان من حق الإنسان أن يحكم بالشريعة التي اختارها فلم لا يحكم المسلم بشريعته ([٣]) ؟

بالإضافة إلى أن المسيحي أو غيره، ليس لديه شريعة يستند إليها كحكم وهو كذلك لا يجبر على الشريعة الإسلامية ولم تكن مانعته من تطبيق شريعة له- في حال وجودها - وكذلك تلك الأغلبية التي تحكم نفسها أليست من متطلبات الديموقراطية التي يتغنى بها العلمانيون فلم الوقوف في طريقها أم أن هناك استثناء للمسلمين والإسلام ؟ وألم تكن الدولة الإسلامية هي التي أوقفت الاضطهاد الروماني لأقباط مصر، ولم تكن دولة مسيحية موجودة حتى يمكن القول بأن الإسلام قضى عليها([٤]).

كما استشهد محمد عمارة بالدراسات الموضوعية عن الأقليات المسيحية في العالم الإسلامي بالأرقام والإحصائيات التي رأت أنه لا يمكن القول بوجود اضطهاد حقيقي في تلك البلاد وذلك لعدة أسباب:

([١]) محمد عمارة : الإسلام بين التنوير والتزوير ، ص٥٥.
([٢]) محمد عمارة : الإسلام في مواجهة التحديات ، ص٥٧.
([٣]) محمد عمارة : الإسلام والسياسة (الرد على شبهات العلمانيين) ، ص ١٢٧، ١٢٨.
([٤]) محمد عمارة وآخرون : مصر بين الدولة المدنية والدينية مناظرة (١)،مكتبة وهبة ، القاهرة ، ٢٠١١م ، ص ٥٦، ٧٢.

١ – أنما ذكر في التاريخ من تعسف المتوكل (٢٠٦-٢٤٧هـ/٨٢١-٨٦١م) والحاكم بأمر الله (٣٧٥-٤١١هـ/٩٨٥-١٠٢١م)اللذان اشتهرا بالشدة التي لم تكن فقط على الغير المسلمين، لكنها كانت أيضًا على المسلمين في الوقت نفسه .

٢ – تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لمعظم المسلمين من العامة ،الذين عانوا من سيطرة بعض الذميين وقهرهم للمسلمين لشدة نفوذهم وتحكمهم في عظائم الأمور .

٣– تمكن الاستعمار الأجنبي خاصة من بعض الأقليات الذين وجدوا فيهم الميل إلى الخيانة للوطن الذي عاشوا فيه ، و إحداث الاضطرابات والفتن ([1]).

ويخلص محمد عمارة مما سبق أن الأقليات موجودة في كل مكان وزمان والمهم هو أن تتفهم هذه الأقلية أن أقليتها ليست إلا جزء من المجتمع الذي تعيش فيه تشاركه جميع أحواله من يسرٍ أو رخاءٍ ، ولا تضع نفسها عقبة في طريق الأغلبية الموجودة معًا ، وعلى الأغلبية أن تتعامل معها بالعدل الواجب الذي ليس هبة من أحد ، وأن تدرك أن حق الأقلية هو حق إلهي ، وأوضح محمد عمارة مثالًا بأن على الأقليات المسلمة في بلاد علمانية كالهند يجب أن تحترم قانون تلك البلاد ؛ مادام هذا القانون يكفل للمسلمين حريتهم الدينية دون ازدراء، ومن ناحية أخرى الأقليات المسيحية في مصر ينبغي أن توقر القانون الإسلامي وتشريعاته الفقهية مادامت تقر بحقهم الاعتقادي ([2]).

رابعها- شبهة ارتباط الجهاد بالعنف تتمثل في أن واقع التيار الإسلامي يبدو عليه العنف ؛ فإذا وصل إلى السلطة سيزيد من هذا العنف وتصبح سهلة بالنسبة له مادامت البلاد تحت سيطرته . وبصراحة قد أقر محمد عمارة بأنه يوجد عنف لدى بعض فصائل التيار الإسلامي إلا أن محمد عمارة أبدى تحفظه على هذا العنف وصرح بأن جذوره تمتد إلى الضغط الشديد الذي تعرض له هذا الفصيل؛ فخرج فكره عنيفًا ، والعلمانية هي التي أوصلته إلى تلك الحالة من التعقد ، ولكن يجب

([1]) محمد عمارة : الإسلام والأقليات (الماضي الحاضر المستقبل) ،مكتبة الشروق الدولية ،القاهرة ، ط١، ٢٠٠٤م ، ص ٢٤. لمزيد من التفصيل انظر فيليب فارج ويوسف كرباج : المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، ترجمة بشير السباعي ، سينا للنشر ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٤م، ص٤٥-٤٧، ١١٥-١٢٥، وكذلك انظر توماس .و.أرنولد : الدعوة إلى الإسلام (بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية)، ترجمة حسن إبراهيم حسن وآخرون ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠م، ص ٨٥-٨٧ ، ٩٤-١٠٣،٩٧ -١٠٥ ، ٢٢٣.

([2]) محمد عمارة : الأقليات الدينية والقومية تنوع ووحدة أم تفتيت واختراق ؟ نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١، ١٩٩٨م، ص ١٠٤.

أيضًا التنويه على أن هذا العنف تأثيره محدود جدًا والعالم لا يخلو من طريقة يعبر بها مجموعة من الأفراد عن غضبهم ، فضلًا عن أن التيار الإسلامي لا يمكن تعميم العنف كصفة لازمة له وإلا صار التعميم مناقضًا للحيادية والنزاهة ([1]).

إن الإصرار على تضخيم تلك المشكلة ليس عادلًا ، وإنما لا بد من البحث للحلول منها النظر إلى التيارات الإسلامية الأخرى كتيار التجديد والإحياء ، والعمل على تكوين مجتمع لا يرضى بالتقليد ، و كذلك لا يقبل بالتدخل الخارجي من تغريب بعيد عن القيم والدين ، وعلى العلمانيين أن يكون رفضهم للعنف مطلقًا ؛ فلا يخصون به ذلك الفصيل الإسلامي ، والعمل على فتح الحوار مع الجميع بدلًا من غلق الحوار مع الآخر واتهامه الدائم ، وأن يكون التدافع والحراك الاجتماعي بين مختلف التيارات ، وليس الصراعات هي السائدة بينهم ؛حتى ينعم الجميع بما حققه من أهداف ([2]).

خامسها- شبهة صعوبة تطبيق البرنامج الإسلامي في ظل تأويلات المقاصد

تعني القول بأن أحكام الإسلام العقائدية واضحة مفصلة ليس عليها غبار، ولكن هناك افتقاد لبرامج تفصيلية من الإسلاميين ، وكيف يعتمد الناس في حياتهم على أسباب مجهولة رغم تميز العصر بوفرة الوسائل التكنولوجية المحسوسة ، ورأى محمد عمارة أن الادعاء بغرابة الشريعة الإسلامية ، وعدم معرفة غايتها أمرًا ليس بالجديد على البلاد الإسلامية ، بل هو الأصل الذي يجب العودة إليه ؛ لأنها هي الحياة الخالدة ﴿ وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ۚ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ (٦٤) ﴾ العنكبوت :٦٤، وهي لا تعني العودة إلى الوراء، بل تخليص الأمة من كل تبعية وخضوع لغيرها ([3]).

كما أوضح محمد عمارة أن من يريد معرفة منهج الإسلام في مختلف المجالات فعليه أن يتجه إلى أهل الاختصاص في كل مجال على حدا ، ويحفل التيار الإحيائي بعشرات، بل ومئات الكتب التي اتجهت إلى البحث عن سبل تحقيق مشروع إسلامي ناجح ، وبدأت هذه الأعمال بفكر جمال الدين الأفغاني، ثم توالى من بعده الكثير من أعلام هذا التيار وتزداد كتبهم كل يوم، وهم يرسمون معالم هذا المشروع بأسلوب بسيط يتخطى فئة النخبة ليصل إلى الجميع ؛ كي يشاركوا بدورهم في

([1]) محمد عمارة وآخرون : مصر بين الدولة المدنية و الدينية مناظرة (١) ، ص ٨٩.
([2]) محمد عمارة: الإسلام و السياسة (الرد على شبهات العلمانيين) ، ص ١٤٩.
([3]) محمد عمارة وآخرون : مصر بين الدولة المدنية والدينية مناظرة (٢)، ص ٤٠.

تجديد حضارة الإسلام ، بل إن بعض هذه الأعمال قد اقتنع بها عدد لا بأس به من الجمهور ، وفضلوا البرامج الإسلامية المقترحة على غيرها من البرامج العلمانية([1]).

كما تمت الإشارة إلى أن دور الإسلام في الحضارة وكيف كانت حقوق الإنسان ليست مجرد حقوقًا، بل تجاوزت ذلك وأصبحت فروضًا ، ووضوح حق المرأة ،و أن العلمانية لا تناسب طبيعة الإسلام وكيف عارضها الإسلام وكيف يمكن للدولة الإسلامية أن تنظم نفسها ، وغير ذلك مما يحتاج إلى اجتهاد من الفقهاء و الباحثين كي يستنبطوه من الإسلام بأسلوب العصر الذي يعيشونه .وهذا كله سيوضح معالم البرنامج الإسلامي وينقلها من الموقف النظري إلى الموقف التطبيقي ، وعندما يحيط التيار الإسلامي بواقع الأمور سوف يتمكن أكثر من وضع الأطر الملائمة ؛ وعلى الجميع أن يعلم معالجة تلك الأمور لن تحل دفعة واحدة إنما تدريجيًا ([2]) .

ويرى محمد عمارة أن شبهة الغموض والإلغاز ليس لها أصل في النص الرباني ، بل تحتاج إلى عقول مدركة للدلالات والمعاني شأن النص القرآني شأن النصوص التي نعتز به ونصفها بالوضوح والعقلانية ، أليس جمهورية أفلاطون(٤٢٨-٣٤٧ ق.م) التي كثرت التفاصيل فيها حتى صارت نظرية معقدة جدًا وتعسر تطبيقها؟ ، وهذا من السلبيات في النظريات والبرامج التي لا تتم على أساس واقع مدروس مقنن ، وهذا يثبت هشاشة زعم هذا الادعاء ([3]).

على أية حال لا يمكن وصف البرنامج الإسلامي بالغموض؛ حتى يُعطى الفرصة الكافية لإثبات غير ذلك ، وكلما كان هناك اهتمام بالواقع كان الفكر أقدر على إيجاد الوسائل الأنسب ، وسوف يتم تفعيل الاجتهاد وفتحه من جديد حتى يشمل جميع المجالات وتتحقق إسلاميتها في المجتمعات ([4]) .

ويتراءى للباحثة أن أيسر السبل للرد على مثل هاتيك الشبهات هو تطوير برامج تدريس علم العقيدة على نحو يمكن عالم أصول الدين المرجو من الإلمام بالمعارف ذات الصلة بالنص القرآني من حيث البناء والبنية، ولا سيما تلك التي

([1]) محمد عمارة وآخرون : مصر بين الدولة المدنية و الدينية مناظرة (١) ، ص ٩٤.
([2]) محمد عمارة : الإسلام والسياسة (الرد على شبهات العلمانيين) ، ص ١٤٠.
([3]) محمد عمارة : سقوط الغلو العلماني ، ص١٤٤.
([4]) محمد عمارة : فكر التنوير بين العلمانيين والإسلاميين ، المركز العالمي للتوثيق والدراسات والتربية الإسلامية ، القاهرة، ١٩٩٣م ، ص ٣٩.

يستخدمها المستشرقون المعاصرون في كتاباتهم الطاعنة في الأصول الإسلامية ، أما من حيث المنهج فيجب تفعيل المنهج النقدي الذي يدرب ويمرن عقلانية طالب هذا العلم من الجدل والتناظر والتثاقف بجانب الأخلاقيات الإسلامية الحاكمة لهذا العلم الذي افتقدناه في حديثنا ومصاولتنا ولقاءتنا الإعلامية.

وهذا أيضا ما انتهى إليه عصمت نصار ([1]).

ويختتم محمد عمارة حديثه عن الخلافات السياسية باعتبارها أحدى القضايا الفكر الكلامي المعاصر بقوله : **" ضرورة وجود حوار متواصل بين الإسلاميين والعلمانيين ؛ خاصة أننا نعيش في مجتمع واحد "** ([2]).

وترى المستشرقة لورا (١٨٩٣-١٩٨٩م) أن الإسلام بصورته الكاملة دين ودولة ، بالإضافة إلى ما أنزله الله على الإنسان ، وأنه كذلك أسس الحقوق والواجبات والتي تعرف بأنها سلطة في حاجة إلى أن تكون مطاعة ، لكن الخليفة عند المسلمين ليس رئيسًا دينيًا ، وغير معصوم من الخطأ ، إنه لا يدعي الوحي أو معرفة تفسير القرآن والحديث الشريف ، بل هو لأجل الحكم بالعدل ، ويجب أن يكون متمكنا من الفهم بقدر كاف؛ ولذلك سوف يكون قادرًا على رؤية الاختلاف بين الحقيقة والكذب ، لكنه كسائر المسلمين الآخرين في فهمه للكتاب المنزل ([3]) .

وكما يبدو مما سبق محمد عمارة لا يوحد بين الأشخاص وفكرهم ، وعندما انتقد العلمانية لم ينتقدها لذاتها أو نكاية في العلمانيين، ولا يعيب في ذاتها إنما لأنها تخالف روح الإسلام وما اتفق عليه العلماء المسلمون ، وبها من التطرف ما يؤذي الإنسان ؛ إذ تبعده عن روحه المخلوقة ، ولهذا عندما غلبت مساوئها كشفها دون توان .

([1]) عصمت نصار : السياسة الشرعية والحاكمية الربانية بين التأصيل والتأثيل نشر ضمن (بحوث في السياسة الشرعية) ، تصدير مصطفى الفقي ، تقديم ومراجعة: شوقي علام ، مكتبة الإسكندرية ، الإسكندرية، ٢٠٢٠م، ص ٩٣.

([2]) محمد عمارة وآخرون: الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين (مناظرة مع سعد الدين إبراهيم وآخرون) ،نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ٣٥.

([3]) Vaglieri .Laura ,Veccia: An Interpretatetion of Islam,Reese Press,Washington,second edition,1958, P : 84.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا- المصادر:

(أ) مؤلفات محمد عمارة:

١.الإسلام بين التنوير والتزوير: دار الشروق، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٣م.
٢.الإسلام في عيون غربية بين افتراء الجهلاء وإنصاف العلماء : دار الشروق، القاهرة،(٢٠٠٨م).
٣.الإسلام في مواجهة التحديات : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٤.الإسلام والسياسة: مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
٥.الإسلام والسياسة : نشر ضمن (فكر المسلم المعاصر ما الذي يشغله ؟) ، مركز الأهرام للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢م.
٦.الإسلام وفلسفة الحكم: دار الشروق، القاهرة ،ط ١، ١٩٨٩م.
٧.الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين(مناظرة مع سعد الدين ابراهيم وآخرون) : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٨.الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية: دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
٩.السلف والسلفية: مطابع الأهرام التجارية ، قليوب، ٢٠٠٨م.
١١.العطاء الحضاري الاسلامي مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٥م.
١٢.العلمانية بين الغرب والإسلام: دار الدعوة للنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٩٩٦ م.
١٣.الغزو الفكري وهم أم حقيقة ؟: مطابع روز اليوسف، القاهرة، ١٩٨٨م.
١٤.المعتزلة والثورة: دار الهلال ،القاهرة، ١٩٨٤م.
١٥.تيارات الفكر الإسلامي: دار الشروق، القاهرة، ط ٤، ٢٠١١م.
١٦.ثورة ٢٥ يناير وكسر حاجز الخوف، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠١١ م.
١٧.سقوط الغلو العلماني : دار الشروق، القاهرة، ط٢ ، ٢٠٠٢م.
١٨.فكر التنوير بين العلمانيين والإسلاميين: المركز العالمي للتوثيق والدراسات والتربية الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٣م.
١٩. في النظام السياسي الإسلامي : مكتبة الإمام بخاري للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٩م.
٢٠.مصر بين الدولة المدنية والدينية (مناظرة١): مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠١١م.
٢١.مصر بين الدولة المدنية والدينية (مناظرة٢): مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠١١م.
٢٢.معالم التجديد للفكر والخطاب الإسلامي: روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، ٢٠١٧م.
٢٣.معالم المنهج الإسلامي: دار الشروق، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٩م.

٢٤.معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠٠٤م .
٢٥.نهضتها الحديثة بين العلمانية والإسلام: دار الرشاد، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٧م.

المقالات :

١. الشورى تواجه الاستبداد ،أرشيف مقالات الدكتور محمد عمارة ، موقع عربي ٢١ https://arabi21.com/AUTHORS/387/0/0، ٢٠١٩/10/١٧م.

(ب) المراجع ذات الصلة بالبحث :

١.عصمت نصار: السياسة الشرعية والحاكمية الربانية بين التأصيل والتأثيل نشر ضمن (بحوث في السياسة الشرعية) ، تصدير مصطفى الفقي ، تقديم ومراجعة: شوقي علام ، مكتبة الإسكندرية ، الإسكندرية، ٢٠٢٠م.

ثانيًا – المراجع العامة

١. توماس .و.ارنولد : الدعوة إلى الإسلام (بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية)، ترجمة حسن إبراهيم حسن وآخرون ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ، ١٩٧١م.
٢.فيليب فارج ويوسف كرباج : المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، ترجمة بشير السباعي ، سينا للنشر ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٤م.
٣.محمد بن أبي بكر بن أيوب (ابن القيم الجوزيه): الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، تحقيق نايف أحمد الحمد ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٨ه.
٤.محمد بن أحمد بن أبو بكر القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق عبدالله عبدالمحسن التركي ، ج٥، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦م.
٥.محمد بن جرير الطبري : تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٤، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢، ١٩٦٩م.
٦.محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية والخلافة الراشدة ، دار النفائس ، بيروت ، ط٦، ١٩٨٧م.
محمد بن محمد بن محمد الغزالي (أبو حامد الغزالي) : الاقتصاد في الاعتقاد ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، دار المنهاج ، بيروت ، ٢٠١٦م.

ثالثـــًا - مراجع بلغة إنجليزية

1. Vaglieri .Luria , Veccia : An Interpretation of Islam , Reese Press , Washington , Second, Edition ,1958.